تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات تجنيد الأطفال في اليمن بحيث بدأ الحقوقيون المحليون والأجانب، يتخوفون من تحولها إلى ظاهرة قد تلقي بظلالها السيئة على نفسية جيل كامل من اليمنيين.

بين البراءة والبندقية

الكلاشنكوف ينتهك البراءة في اليمن، أو هكذا يجزم من يرى مشاهد سلبية أبطالها أطفال في عمر الزهور.

في السنوات الأخيرة، وفي خضم الأزمة التي عاشتها اليمن تزايدت مشاهد المأساة التي يكون فيها الأطفال أول الضحايا بحيث أجبروا على الانخراط في الأعمال المسلحة، بطرق رسمية وأخرى غير رسمية لها صلة بالتقاليد والأعراف، ذلك أن المجتمع ينظر للطفل الذي يتسلح أو يجند بأنه أصبح في عداد الرجال.

وتكشف إحصاءات حديثة لمنظمة الطفولة العالمية "اليونسيف" عن أن هناك (159) حالة تجنيد لأطفال في اليمن، غير أن المهتمين يؤكدون أن هناك أرقاما كبيرة تظهر أن هذه المشكلة في طريقها إلى أن تكون ظاهرة، ولها مالها من المخاطر المستقبلية.

تحقيق: أمجد عبد الحفيظ

يقول أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء الدكتور فؤاد الصلاحي ظاهرة تجنيد الأطفال، ليست جديدة وإنما تم التركيز عليها خلال الثورة، وأضاف: الأطفال في اليمن في كل المهن يعملون تحت السن القانونية، بالعزوف عن المدارس إلى التسول، إلى عمالة الأطفال، إلى أطفال الشوارع، وتهريب الأطفال وغيرها ثم بالأخير جاء تجنيد الأطفال.

ويتابع الصلاحي: الثقافة التقليدية تشهر هذا العمل، وتجعل الأب مقتنعا بفكرة أن ابنه يذهب للتسول أو إلى العمل ما قبل سن الثامنة عشرة، محملاً الدولة المسؤولية في تغيير هذا الوعي ومسؤوليتها حماية الأطفال والنشء الجديد، وفقا للدستور أن التعليم الأساسي إلزامي ومجاني، المفروض أن الدولة تدعم هذا التوجه، ولا تسمح بوجود أطفال تحت هذا السن خارج المدارس،أما وان الدولة تعرف انهم مسجلون بالمعسكرات ويحملون السلاح ويتعرضون للمخاطر بدون أي قدرات جسدية أو معرفية لهذه الوظيفة ؛فهذا الأمر يستدعي التساؤل .

وأضاف الأكاديمي الصلاحي:"لابد من تدخل الحكومة والدولة عبر قوانين تنظم مثل هذه الأعمال، لا يعقل أن نكون مثارا للنقد في العالم كله والسخرية أننا لا نهتم بالنشء ولا بالطفولة ولا لدينا تشريعات واذا وجدت اتفاقيات دولية ووقعنا عليها لا نحترمها، هذا الأمر غير مقبول .

من جهته، يؤكد المحامي عبد الرحمن برمان أن:"عملية التجنيد أفضع من عملية العمالة، والأصل فيها التجريم، وأضاف:" القانون اليمني يجعل من الشريعة الإسلامية مصدرا جنائيا للتشريعات، والشريعة الإسلامية تحرم هذا الشيء،وعندنا دليل من السيرة النبوية، عندما النبي (ص) كان يتفقد الجيش في غزوة أحد فرأى أطفالا فيهم فأخرجهم ومنعهم من حمل السلاح ودخول المعركة، وهي قصة مشهورة قصة رافع، واعتقد ان الرادع الشرعي يكون له قبول لدى المجتمع ولدى الجهات أكثر من أي جانب .

يضيف :"هناك إغراءات للجهات التي تقوم بعملية التجنيد خصوصاً الجماعات المسلحة هي تنظر للأطفال على أنهم أكثر طاعة وأكثر قدرة على التكيف مع أفكارها، لاحظنا ذلك من قبل جماعات الحوثي وتنظيم القاعدة اللذين جندا الكثير من الأطفال باعتبارهم الأكثر تأثراً بهذه الأفكار، وان يقوموا بعملية صياغة أفكارهم، وبرمجتهم على عملية غسيل الدماغ ويكونوا أكثر طاعة لتنفيذ الأوامر .

جريمة مزدوجة

المقدم / أحمد زاهر قائد الجيش الثوري بساحة التغيير بصنعاء قال: إن تجنيد الاطفال جريمة مزدوجة، وجريمة أخلاقية، وان من يجندهم خارج عن القانون العسكري، ومن يكثر من تجنيد الأطفال هم اصحاب النفوذ، الذين يجعلون من الجيش اقطاعيات خاصة، فالشيخ يأتي بخمسين او ستين نفر لتجنيدهم من بينهم اطفال .

وأضاف :"الجيش اغرق بالرتب الوهمية القبلية، وهناك تزاوج ما بين العسكرية والقبلية،القبيلي ما هوش فاهم للتقاليد العسكرية ولا للأنظمة العسكرية ولا بشيء، فالآباء قصده معاش وخاصة عندما ضاقت حاجة الناس، وبدل ما يكون ابنه في المدرسة يجند .

واستطرد زاهر :"في اليمن عندما وصل الرئيس السابق إلى السلطة عام 1978م، لم يضع معايير للجيش، جعل الجيش بدون قانون، وبدون تقاليد عسكرية، وأغرقه بالقبائل والرتب الوهمية (الناس غير المؤهلين عسكرياً) حسب قوله، وان القادة الذي أنتجهم النظام مثل (علي محسن) و(احمد علي) يجندون الاطفال غير مبالين بحياتهم، .،، ويقدموهم كقرابين لجرائمهم . إلى درجة ان الرئيس السابق في إحدى مقابلاته في العربية قيل له :هناك ضحايا كثير في صعدة من الجنود، فأجاب: مش مشكلة سنجند بدلهم.

يضيف :"أنا أعتقد أن أكثر من 2500 مجند هنا من ساحة التغيير بصنعاء فقط، ما بالك من الحرس الجمهوري والساحات الأخرى، إضافة إلى القبائل هذا شيء مرعب مرعب جداً، فأنت لم تستطع عمل إحصائيات خاصة لأن كل شخص معه جيش خاص به، وأكثر الجرائم التي تحصل تلقى منفذيها أطفالا، وتلقى أي شخص بالقاعدة قد فجر نفسه تلقاه قد جند وهو طفل، وهذا يدل على ان الجيش مخترق، وان هناك خلل في الجيش والامن ..،لهذا نحن نطالب بتوصيف وظيفي للجيش .

رئيس منظمة سياج لحماية الطفولة/ أحمد القرشي قال أن:" قانون حقوق الطفل فيما يتعلق بالتجنيد قانون ابتر، ودعا الحكومة والبرلمان إلى إعادة النظر في هذا القانون، بما يضمن وجود تشريعات راقية تحقق مبدأ الردع والزجر لمن يقومون بتجنيد الأطفال سوى بالقوات النظامية أو غير النظامية، وإعادة النظر بشأن الأطفال المسرحين من قبل القوات المسلحة النظامية بما يضمن تسريحهم وفق مبادئ باريس، وتساءل لماذا تحاكم

برمان: "عملية التجنيد أفضع من عملية العمالة، والأصل فيها التجريم

«الجيش اغرق بالرتب الوهمية القبلية، وهناك تزاوج ما بين العسكرية والقبلية،القبيلي ما هوش فاهم للتقاليد العسكرية ولا للأنظمة العسكرية ولا بشيء، فالآباء قصده معاش وخاصة عندما ضاقت حاجة الناس، وبدل ما يكون ابنه في المدرسة يجند»